

## تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من ١٣-١٩/٥/٢٠٢٢، يشير فيه إلى أن مخصصات الاستيطان تحتل مساحة مهمة في الموازنة الجديدة لإسرائيل\*

٢٠٢٣/٥/٢٠

### إعداد: مديحة الأعرج/ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

يتضح بعد كشف النقاب عن بنود الاتفاقيات الائتلافية في حكومة اليمين المتطرف الفاشية أن معظم مبالغ الاتفاقيات الائتلافية والبالغة ١٣,٧ مليار شيكل سوف توجه للاستيطان والمؤسسات الدينية اليهودية، هذا إلى جانب وزارة الأمن القومي، التي سوف تحصل على ٩ مليارات شيكل إضافية يخصص قسم مهم منها لتشكيل ميلشيا مسلحة (الحرس القومي) يوظفها بن غفير كأداة لتنفيذ سياسته سواء في الداخل الإسرائيلي أم في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس، فضلاً عن مضاعفة الميزانيات التي ستحول إلى مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، لتوظيفها فقط في مراقبة وتوثيق البناء الفلسطيني في المناطق (ج) والتي تتجاوز ٤٠ مليون شيكل على سبيل المثال لا الحصر، ويستحوذ مخطط التسريع في بناء الطرق الائتلافية الجديدة (وهي طرق فصل عنصري تنفذها وزارة المواصلات في الضفة الغربية) ومخطط تحسين وضع الخدمات والبنى التحتية في المستوطنات والبور الاستيطانية وخدمات الأمن، والتي يتم استيعابها في موازنات مختلف الوزارات المعنية، بما فيها وزارة الأمن، على مخصصات بمليارات الشواكل. وتكشف الموازنة الجديدة سياسة الحكومة المتطرفة والعنصرية، التي ترصد حصة الأسد من الميزانية لصالح الجيش والمستوطنات والحروب وهي موازنة، مبنية أساساً على الأفضلية القومية اليهودية ومشاريع التهويد والاستيطان، وتتجاهل احتياجات وحقوق المواطنين العرب بشكل صارخ ومجحف وتدمر بشكل منهجي فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ومن بنود الاتفاقيات إقامة مركز زيارات في الحرم الإبراهيمي بالخليل بتكلفة ٢,٥ مليون شيكل كمركز لإرث غوش قطيف (الذي تم إخلاؤه في قطاع غزة في قانون فك الارتباط عام ٢٠٠٥) ومركز لإحياء إرث الحاخام دروكرمان ب ٤ مليون شيكل. وينص أحد البنود على دعم إرث رحبعام زئيفي (وزير السياحة الإسرائيلي الذي قتل في فندق ريجنسي بالقدس الشرقية بمليون شيكل. وبهذا يوجه لهذا المركز مبلغ ١,٩ مليون شيكل خلال العامين القادمين. وتبلغ ميزانية قسم الاستيطان للعامين القادمين ٣٩٩ مليون شيكل يخصص مبلغ ٢٨١ مليون شيكل لما يسمى تعزيز الهوية اليهودية، كما يخصص مبلغ ٩ ملايين لتشجيع الهجرة للمدن المختلطة ومليونين للجنة

\* المصدر: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض - نابلس

<https://tinyurl.com/mr227rrc>

الاستيطانية في الخليل. وخصص لبند "القضاء العبري" مبلغ ٥ ملايين ولبند خفي تحت عنوان "الأخصاب" مبلغ ١١ مليون شيكل.

في الوقت نفسه قدّم أعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي مشروع قانون يهدف إلى إلغاء ميزانيات لمدارس في القدس المحتلة بادعاء أنها تدرس المنهاج الفلسطيني. وكان من المقرر أن تناقش اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع مشروع القانون خلال اجتماعها لكن تقرر تأجيل النقاش لأسبوعين، وفي حال المصادقة على مشروع القانون، سيُلغى التمويل لمعظم المؤسسات التعليمية في القدس الشرقية المحتلة. ويدعي مشروع القانون أن منهاج وزارة التربية والتعليم الفلسطينية يتضمن "تحريضاً على الإرهاب"، بالرغم من أن كتب التدريس تخضع لرقابة وإشراف بلدية القدس، التي تطبعها وتوزعها على المدارس باستمرار. وتكشف الموازنة الجديدة سياسة الحكومة المتطرفة والعنصرية، التي ترصد حصة الأسد من الميزانية لصالح الجيش والمستوطنات والحروب وهي موازنة، مبنية أساساً على الأفضلية القومية اليهودية ومشاريع التهويد والاستيطان، وتتجاهل احتياجات وحقوق المواطنين العرب بشكل صارخ ومجحف وتدمر بشكل منهجي فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وكان وزير المالية والوزير في وزارة الأمن الإسرائيلية والمسؤول عن الإدارة المدنية وما يسمى مكتب منسق المناطق، بتسلئيل سموتريتش، قد أوعز لمندوبي الوزارات بالاستعداد لاستيعاب نصف مليون مستوطن جديد في الضفة الغربية المحتلة، ودعا إلى تحسين البنية التحتية في المستوطنات. وقال سموتريتش في عدة مداوولات مغلقة إنه يعتبر مضاعفة عدد المستوطنين في الضفة "مهة أساسية" للحكومة، وبالرغم من أنه لم تتم المصادقة على ميزانية الدولة حتى الآن، إلا أن سموتريتش تعهد خلال مداوولات بأن تمويل المخطط "لن يشكل مشكلة". وكان سموتريتش قد عقد مداوالات حول مخطط مضاعفة عدد المستوطنين مع مندوبي وزارات مختلفة، بينها وزارتي الأمن والمالية، في أعقاب اتفاهه مع وزير الأمن، يوآف غالانت، حول صلاحياته في "الإدارة المدنية" للاحتلال. واستعرض سموتريتش في هذه المداوولات مخططاته لتوسيع المشروع الاستيطاني وطالب بالبدء في تطبيقها فوراً. وقال إنه ينبغي إخراج هذه المخططات إلى حيز التنفيذ خلال سنتين. وطالب سموتريتش بإمداد بنية تحتية متطورة لجميع المستوطنات وبضمنها البؤ الاستيطانية العشوائية. المستوطنون الجدد سيتم حسب سموتريتش استيعابهم في المستوطنات القائمة وفي البؤر الاستيطانية العشوائية التي تعترزم الحكومة شرعنتها في الأشهر المقبلة. كما طالب بأن يشمل المخطط خططاً لتسريع العمل في الطرق الالتفافية الجديدة وللمواصلات الخاصة والعامة والتعليم والتشغيل، الذي ستبلغ تكلفته مليارات كثيرة من الشواكل.

وعلى الرغم من الاعتراضات والإدانات الدولية لقرار دولة الاحتلال تجاوز قانون فك الارتباط من جانب واحد لعام ٢٠٠٥ والسماح للمستوطنين بالعودة إلى المستوطنات، التي تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية عام ٢٠٠٥ كمستوطنة حومش وغيرها من المستوطنات في محافظة جنين، إلا أن حكومة إسرائيل تمضي قدماً في مشروع السماح للمستوطنين العودة إلى تلك

المستوطنات بكل ما يتطلبه ذلك من موازنات إضافية. ففي أول تطبيق فعلي لقانون عودة المستوطنين لشمال الضفة أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، أمراً للبدء بتطبيق قانون أقره الكنيست منذ نحو شهرين، يتعلق بإلغاء قانون فك الارتباط عن مستوطنات شمال الضفة الغربية حيث أمر قيادة الجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية، بتأمين دخول المستوطنين لتلك المناطق، وتوفير الحماية الكاملة لهم. والسماح للمستوطنين بالعودة "لبؤرة حومش المخلاة" التي تم إعلانها منذ فترة قصيرة مستوطنة رسمية معترفاً بها، وستتم دراسة إمكانية نقل المدرسة الدينية في بؤرة حومش بضع مئات الأمتار، من أجل أن تكون "شرعية" بعد رفض المحكمة العليا سابقاً إبقاءها مكانها وإخلاءها لوجودها على أراضٍ فلسطينية خاصة.

وفي سياق زحف الاستيطان على أراضي الفلسطينيين أخطرت سلطات الاحتلال مجلس قروي الجلمة وعربونة المحاذيتان للحاجز العسكري المقام على أراضي القرية من الجهة الغربية الشمالية، بالإستيلاء على ١٤٤ دونماً من أراضي القريتين لأغراض أمنية حتى نهاية ٣١-١٢-٢٠٢٧، علماً أن الأراضي مملوكة لأهالي القريتين، ومن بينها ١١ دونماً مملوكة للأوقاف الإسلامية. وشرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بإقامة مقطع من جدار الفصل العنصري، على أراضي قرية الجلمة شمال شرق جنين على أرض محاذية لما يسمى بمعسكر الجلمة، تعود لمواطنين يملكون فيها أوراقاً رسمية مسجلة في "الطابو"، وقامت سلطات الاحتلال بفرش طبقة من "البيسكورس" وبأشرت المعدات العمل بالأرض، وأبلغت أصحاب الأراضي بعدم وضع مركبات في المنطقة من أجل إحضار مكعبات إسمنتية لبناء الجدار. كما استولت سلطات الاحتلال على ١٤ دونماً من أراضي بلدات: جيت، وفرعتا، وتل، بمحافظة نابلس وقلقيلية مزروعة بأشجار زيتون، تعود لـ ١٠ عائلات، حيث أن هناك مخططاً لتوسعة البؤرة الاستيطانية "حفات جلعاد" المقامة على أراضي كفر قدوم، وجيت، وصره، وتل، وفرعتا، شرق محافظة قلقيلية.

كما نشرت ما تسمى "اللجنة الثانوية للاستيطان" التابعة لمجلس التخطيط الأعلى لدى سلطات الاحتلال، مخططاً مرفقاً بإعلان مفاده بأن المخطط قد طُرح للإيداع أي (للاعتراض عليه) خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشره، ١٤ أيار الجاري لتوسعة مستوطنة "مجدال عوز"، المقامة على أراضي المواطنين في بلدة بيت أمر شمال الخليل. وتبلغ مساحة الأراضي التي جاء عليها المخطط (٢٩٠ دونماً) من أراضي بلدة بيت أمر الشمالية، وتقع في الحوض الطبيعي رقم (٢)، في مواقع (جبل أبو سودا، وخربة بريكوت). ويهدف المخطط إلى تحويل صفة استخدام الأرض من أراضٍ زراعية ومنطقة غابة وأثار ومنطقة سياحية، إلى مناطق مفتوحة ومنشآت هندسية ومؤسسات عامة ومبانٍ ومناطق استجمام.

وفي سياق متصل جرى الأسبوع الفائت مناقشة قانون "صندوق الأرنونا" وهو قانون يسري على المستوطنات في الضفة الغربية من دون اعتبار ذلك ضمناً فعلياً، حيث ينص اقتراح القانون على أن تحول جميع السلطات المحلية، وبضمنها العربية، ١٠٪ - ٢٨٪ من أرباحها السنوية من "ضريبة الأرنونا" إلى صندوق خاص، يعاد توزيعها على السلطات المحلية مجدداً، بمبلغ ٢٠٠٠

شيكل سنوياً، مقابل أي تصريح بناء للسكن تصدره سلطة محلية. وقانون "صندوق الأرنونا" بعد اعتماده في الكنيست يسري مباشرة على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وخاصة أن أوسع أعمال البناء تجري فيها، علماً أن سلطات الاحتلال تدرك أن ذلك يتناقض مع القانون الدولي، وسبب ضخ الأموال باتجاه واحد فقط من الصندوق إلى المستوطنات، وفقاً لوجهة نظر قانونية، نابع من "قيود في القانون الدولي على إخراج أموال مصدرها في المنطقة المحتلة إلى إسرائيل. وسيخضع صندوق الأرنونا" لسيطرة حكومة اليمين المتطرف الاستيطاني من خلال تعيينها مسؤولين في مجلس الصندوق يوجهون أمواله للسلطات المحلية وفق سياسة الحكومة.

على صعيد آخر ومنذ عام ١٩٤٨ وهو تاريخ النكبة الذي رافقها مجازر وتدمير للمدن والقرى الفلسطينية فإن النكبة ما زالت تتواصل فصولها وتداعياتها حيث تستكمل إسرائيل جريمتها على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لأن المطامع الصهيونية لم تتوقف، وتنتظر اللحظة التاريخية المناسبة لطرد أصحابها منها من خلال وسائل متعددة ومنها المخططات الاستيطانية الجارية على قدم وساق في طوب الضفة الغربية وعرضها، فالمشاريع الاستيطانية لم تتغير بل ازدادت واستعرت، وما يحدث في مناطق (ج) والتي تبلغ مساحتها ٦١ في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية المحتلة، هو تهجير صامت بشكل شبه يومي، حيث تتعامل معها حكومة الاحتلال بأنها الخزان الاستيطاني، كما ان ما يجري في أحياء القدس، البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح وفي أحياء أخرى مثل بيت حنينا وشعفاط من مشاريع استيطانية وهدم مساكن وتهجير قاطنيتها هو جزء من أنشطة الجمعيات الصهيونية مثل "العاد" و"عطيرت كوهانيم" وغيرهما، في إطار مشروع تهويد المدينة المحتلة، وفي ذات الوقت تُبقي حكومة الاحتلال عيونها مفتوحة على مناطق (ب) التي سمحت للمستوطنين بشق الطرق فيها بتعزيز من "المحكمة العليا الإسرائيلية"، وخصصت الملايين لتوسعة الإستييطان وشرعنة بؤر استيطانية، وما جرى في بلدة حوارة جنوب نابلس في ٢٦ فبراير/ شباط الماضي أعاد نكبة عام ١٩٤٨ للأذهان، حيث تم حرق البيوت وأصحابها داخلها، بما يؤكد بأن النكبة مستمرة ولم تنته بعد وعمليات سرقة أراض الفلسطينيين متواصلة. وفي هذا الصدد أعلنت وزيرة المواصلات في حكومة الاحتلال ميري ريغيف، عن مشروع تهويدي ضخم في مدينة القدس، في ذكرى احتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس. وسيقام المشروع وفق ريغيف، باستثمار مبلغ ٣٠ مليار شيقل لإقامة شبكة مواصلات عامة حتى عام ٢٠٢٨ تربط شرقي المدينة مع غربها. ويشمل المشروع عدة مسارات قطارات تحت الأرض وفوقها تضمن عدم تقسيم المدينة مستقبلاً، كما تؤدي إلى تفتيت وتقسيم الجزء الشرقي من المدينة والتي ستصبح أحياء وجزر متناثرة ومحاصرة بوجود استيطاني مترابط ومتماسك.

وشهدت مدينة القدس أبشع مظاهر العنصرية والعريضة في ذكرى احتلالها عام ١٩٦٧. فقد شارك عشرات آلاف المستوطنين، في ما يُسمى "مسيرة الإعلام" الإسرائيلية يتقدمهم وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست يولي إدلشتاين، ووزير الطاقة يسرائيل كاتس، ووزير المالية

بتسلييل سموتريتش، ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ووزير المواصلات ميري ريغيف، إلى جانب قيادات من أحزاب مشاركة في الحكومة ومسؤولين آخرين. وقد هاجم المستوطنون صحافيين في المكان وتخللها إطلاق شعارات عنصرية بينها "الموت للعرب" و"فلتحرق قرينكم"، مع طرق شديد على أبواب المنازل والمحال التجارية في البلدة القديمة.

**وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض كانت على النحو**

**التالي في فترة إعداد التقرير:**

**القدس:** أجبرت سلطات الاحتلال المقدسي قصي السرخي على هدم الغرفة التي أضافها إلى منزل العائلة، بحجة عدم الترخيص. وأحرق مستوطنون مركبة تعود للمواطن إبراهيم عليان زايد، وخطوا شعارات عنصرية على منزل المواطن صبحي غيث في قرية بيت أكسا شمال غرب القدس المحتلة، كما هدمت جرافات بلدية الاحتلال في القدس ٧ شقق سكنية تابعة لعائلة نصار الحسيني ببلدة سلوان، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص وأجبرت المواطن ضياء هشام أبو دهيم، على هدم منزله ذاتياً، في بلدة جبل المكبر بمدينة القدس المحتلة، وإلا فستحمله تكاليف الهدم.

**الخليل:** اعتدى مستوطنون على رعاة أغنام في خربة مغاير العبيد بمسافر يطا جنوب الخليل، وحطّموا عدداً من أشجار الزيتون وألحقوا أضراراً بمشاريع زراعية، في وقت هدمت فيه قوات الاحتلال بألياتها الثقيلة سلاسل حجرية، وجرفت مزروعات في خلة العيدة قرب جبل جوهر في الجزء الجنوبي من مدينة الخليل واقتلعت ٥٠ شجرة زيتون في وادي الجوايا قرب قرية التوانة شرق يطا. وفي خلة الضبع ببلدة يطا، حطمت قوات الاحتلال ٦٠ شجرة زيتون وحرّجتة تعود للمواطنين عبد الله دباسة وخليل جابر الدباسة، كما هدمت بئر مياه وحطمت ما يقارب ٩٠ شجرة زيتون قرب قرية المفرة وأتلفت ١٢٠ شتلة زيتون، وما يقارب ٥٠ دونماً من المحاصيل الزراعية وفي منطقة "فتح سدرو" القريبة من تجمعّ الزويدين شمال المسافر، أطلق المستوطنون أغنامهم في أراضي المواطنين، وأتلفوا ٥٠ دونماً من محاصيل القمح والشعير.

**بيت لحم:** أقدم مستوطنون على تقطيع قرابة ١٥ شجرة زيتون، و١٠ شجرات من اللوزيات، وهدموا سلاسل حجرية، ودمروا أسلاكاً شائكة في أرض "شعب خريان"، تقع وسط مستوطنة "بيتار عيليت" الجائمة على أراضي المواطنين في قرية حوسان غرب بيت لحم. كما احرق مستوطنون من مستوطني "معالي عاموس" المقامة عنوة على أراضي قرية كيسان محصولي الشعير والقمح في منطقة "واد عبيان" شرق القرية، كما هدمت قوات الاحتلال بركسين كبيرين وغرفة زراعية في منطقة "أرض الدير" في الجهة الغربية لبلدة الخضر بحجة عدم الترخيص.

**رام الله:** حطّم مستوطنون من مستوطنة "شيلو"، نصب الشهيد زياد أبو عين، في قرية ترمسعيا شمال رام الله، وذلك للمرة الثانية، فيما أقدمت قطعان المستوطنين بحماية قوات الاحتلال بالاعتداء على أرض المواطنين من بلدة سنجل في المنطقة المسماه الباطن والقريبة من مستوطنة "معالي لفونه" وقاموا بتكسير أشجار رمان وسرقة خلايا نحل تقدر ب ١٠ خلايا وهو الاعتداء الثاني حيث تمّت سرقة ١٠ خلايا في المرة الأولى. وفي اعتداء آخر أقدم مستوطنون على إتلاف شيك قامت

بلدية سنجل بتشبيدة لحماية أراضي المواطنين. فيما قامت مجموعة من المستوطنين بإطلاق نار على مدخل بيت إحدى العائلات في بلدة ترمسعيا.

**نابلس:** جرف مستوطنون مساحات من أراضي قريتي قصرة وجالود في منطقة اللحف وتبلغ مساحة الأرض ١٥ دونم وهي مزروعة بأشجار الزيتون منذ ٢٠ عام، بهدف توسيع مستوطنة "مجدوليم" فيما قامت آليات أخرى بتجريف مساحات من أراضي قرية جالود، بهدف توسيع البؤرة الاستيطانية "يش كودش"، واقتحم مستوطنون الموقع الأثري في بلدة سبسطية بحماية مشددة من قوات الاحتلال التي أغلقت المنطقة أمام المواطنين. كما قامت ثمانى سرايا من جيش الاحتلال بتأمين دخول آلاف المستوطنين إلى قبر يوسف في نابلس، وفرض الجيش الإسرائيلي حظر تجول على عدة أحياء في المدينة، وشارك بالاعتحام عضوا الكنيسة إيرز ملول وأبراهام بتسلئيل من شاس وقال رئيس ما يسمى مجلس السامرة الإقليمي، يوسي دغان، الذي قاد المستوطنين، إن "وضع اليهود الذين يصلون إلى هنا في منتصف الليل لا يمكن أن يستمر، وأن المكان يجب أن يكون تحت السيطرة الكاملة لدولة إسرائيل، إلى جانب الطريق المؤدي إليه".

**قلقيلية:** هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، غرفة زراعية في أراضي قرية النبي إلياس شرق قلقيلية. مساحتها ٨٠ متراً مربعاً، تعود للمواطن حامد فضل نزال من مدينة قلقيلية، بمنطقة "جسر النبي إلياس"، بحجة البناء دون ترخيص.

**الأغوار:** أخطرت قوات الاحتلال بطرد عائلات فلسطينية من مساكنها في حمصة الفوقا في الأغوار الشمالية بحجة التدريبات العسكرية. وتتسبب التدريبات التي تجريها قوات الاحتلال في الأغوار الشمالية بتخريب مساحات واسعة من الأراضي الرعوية والأراضي المزروعة بالمحاصيل البعلية في مناطق جباريس وخلة البد والمالح، جراء هذه التدريبات.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>